

Distr.: Limited
12 June 2025
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

نيويورك، 12 أيار/مايو - 13 حزيران/يونيه 2025

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار تشوفو مونغو (الكامبيون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

((البند 3 (أ)))

البرنامج 8

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

1 - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في 13 أيار/مايو 2025، في البرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي في عام 2024 (A/80/6 (Sect. 10)).

المناقشة

2 - أقرت الوفود على نطاق واسع بضرورة تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأعربت عن التزامها المستمر بتقديمه. وأعربت عدة وفود عن امتنانها لمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على العمل الحاسم الذي يضطلع به وعلى الميزانية البرنامجية المقترحة، التي تهدف إلى التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها هذه البلدان، بما يتماشى مع الولايات التشريعية للمكتب. ووُصف هذا الدعم باستمرار بأنه ذو أهمية



الرجاء إعادة استعمال الورق



حيوية لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي داخل هذه البلدان ولتمكينها من السعي بفعالية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3 - وكان الموضوع الذي برز خلال المناقشات هو الحاجة إلى ضمان الكفاءة والتنسيق القويين للبرامج، وتجنب أي ازدواجية غير ضرورية أو زائدة عن الحاجة في الجهود المبذولة ضمن الإطار الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة.

4 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه العميق إزاء ازدواجية الجهود بين البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج 8، ولاحظ أن الازدواجية تبدو واضحة وواسعة النطاق. وأكد وفد آخر على أهمية إزالة الازدواجية بين البرامج. وفيما يتعلق بالموضوع نفسه، وفي سياق الكفاءة، استفسر أحد الوفود عن التنسيق والتعاون داخل نظام المنسقين المقيمين التابع للأمم المتحدة، الذي يعمل بنشاط في الميدان في تلك البلدان الضعيفة. وأيد هذه النقطة وفد آخر أشار إلى أن كيانات أخرى في الأمم المتحدة تقود الأنشطة المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ورحب بالاستماع إلى المزيد عن النهج الذي يتبعه المكتب لضمان التنسيق الفعال والكفاءة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص. وأعرب أحد الوفود عن قلقه العميق إزاء الازدواجية الملحوظة في الجهود المبذولة بين البرنامج 8 والبرنامج 7، مسلطاً الضوء على التداخل الواضح في العمل الصادر به تكليف فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك، دعا الوفد بقوة إلى إجراء استعراض بهدف القضاء على الازدواجية والتأكيد على الأهمية الأساسية للاستخدام المرشّد والفعال للموارد المتاحة.

5 - وأعرب أحد الوفود عن شواغل كبيرة وعلّق بأن المكتب قد فسر ما كان من المفترض أن تكون أهدافاً عالمية طوعية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أنها التزامات مالية ملزمة قانوناً للدول الأعضاء لتمويل خطط تنمية بلدان أخرى، مما يقوض السيادة والمسؤولية الوطنيتين. ونتيجة لذلك، يعلن الوفد أن حكومته لم تعد تؤيد خطة عام 2030. وعارض وفد آخر هذا البيان واستفسر من المكتب عن الدور الأساسي الذي تؤديه خطة عام 2030 على وجه التحديد ضمن الإطار التنفيذي للمكتب وعمله بشكل عام، وعن الأثر الذي سيحدث على عمل المكتب دون دور خطة عام 2030 في توجيه التنفيذ.

6 - وأعرب أحد الوفود عن سروره لوجود إحساس قوي بالهدف والطموح في الخطة البرنامجية، ولكنه أشار إلى أن بعض المنجزات المستهدفة للخطة تبدو وكأنها تتعلق بأنشطة المكتب، وليس بالنتائج بالنسبة للبلدان الضعيفة. وشدد الوفد على أهمية إجراء تقييمات ذات مغزى لتنفيذ البرنامج وأثره على أرض الواقع، مشيراً إلى أن المكتب ينبغي ألا يقوم بقياس العملية والأنشطة فحسب، بل ينبغي أن يضمن التركيز المستمر على قياس نتائج ونواتج البرنامج الملموسة.

7 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، أقل البلدان نمواً، رحب أحد الوفود بتركيز المكتب على الخطط دعماً لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً وأشار إلى الفائدة التي ستعود من خلال إعداد تحليل محدث للظروف الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نمواً مع إدراج توصيات فيه.

8 - وفيما يتعلق بالفقرات من 10-10 إلى 10-13، أعرب عن التقدير للمكتب لمجالات أولوياته المحددة، بما في ذلك الفئات الضعيفة والنساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة. واستفسر الوفد عن أمثلة

للكيفية التي تُرجم بها هذا الالتزام إلى إجراءات ملموسة في جميع البرامج الفرعية، لتجنب ازدواجية الولايات، لا سيما في إطار النهج القائم على الكفاءة إزاء المبادرات.

9 - وفيما يتعلق بالفقرة 10-20 (د)، طلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن النطاق المواضيعي للمبادئ التوجيهية التنفيذية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نمواً في حالات النزاع وما بعد النزاع. وفيما يتعلق بالفقرة 10-22، بشأن عمل المكتب مع نظام المنسقين المقيمين، أشار أحد الوفود إلى أن 33 من أقل البلدان نمواً تقع في أفريقيا، واستفسر عن المعايير التي استخدمها المكتب لاختيار هذه البلدان.

10 - وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بآلية تخزين الأغذية لأقل البلدان نمواً المذكورة في الجدول 10-3. وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن كيفية عمل الآلية الجديدة لتخزين الأغذية وطلب مزيداً من المعلومات عن الشراكات التي سيقومها المكتب لتحسين القدرة على الصمود في المجال الغذائي بعد عملية تقييم حصة مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية +4. وطلب وفد آخر معلومات مستكملة عن الهيكل والعمليات المقترحة للموافقة على آلية التخزين وإنشائها. وطلب الوفد نفسه إيلاء الاعتبار لإشراك ممثلين عن المنظمات العلمية الوطنية في أنشطة الجامعة الافتراضية المقترحة. ورحب وفد آخر بالجهود التي يبذلها المكتب فيما يتعلق بإنشاء الجامعة الافتراضية واستفسر عما إذا كانت عملية التشاور قبل إنشاء الجامعة قد أخذت في الاعتبار القيود المتعلقة بالوصول إلى التكنولوجيا الرقمية التي تؤثر على عدد من أقل البلدان نمواً، وكيف تمت مراعاتها في إنشاء الجامعة.

11 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، البلدان النامية غير الساحلية، أشارت عدة وفود إلى التزامها الراسخ ببرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034، وأشادت بجهود المكتب الرامية إلى دمج برنامج العمل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأطر العالمية ذات الصلة. وأشار أحد الوفود إلى تحسن جودة برنامج العمل وطلب تفاصيل محددة عن المبادرات المذكورة في جدول المنجزات المستهدفة وخريطة طريق واضحة ومحددة تحديداً جيداً لتحقيقها عملياً.

12 - وفيما يتعلق بالفقرة 10-35، أعرب أحد الوفود عن تقديره لجهود البرنامج الفرعي الرامية إلى تعزيز التجارة والربط، وهي بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية للتغلب على القيود الهيكلية المرتبطة بجغرافيتها. وأثنى الوفد على المكتب لدعوته المتزايدة من أجل تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة وتعاون مع هذه المنظمة خلال الاستعراض العالمي للمعونة من أجل التجارة، مشيراً إلى التقدم الملموس الذي أحرزه عدد من البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ تدابير تيسير التجارة في عام 2024. وشدد الوفد على الحاجة الملحة إلى الاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود، وطرق التجارة المتنوعة، والربط الرقمي، وهو ما يحمي البلدان النامية غير الساحلية من الصدمات المستقبلية، ودعا إلى تقديم دعم دولي محدد الأهداف للمبادرات التي تبني القدرة على الصمود، وتعزيز ممرات النقل المستدام، وتيسر التحول الاقتصادي الأخضر لتمكين هذه البلدان من إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالفقرة 10-42، اقترح وفد آخر أن ينظر البرنامج الفرعي في تركيز المساعدة على التجارة وممرات النقل والتكامل الاقتصادي الإقليمي، وأشار إلى فرص التعاون مع المنظمات الإقليمية.

13 - وحظي البرنامج الفرعي 4 المقترح حديثاً، الدعوة والتوعية والتحليل، بترحيب واسع النطاق من جانب الوفود، التي أشارت إلى أن تركيز جهود الدعوة والتوعية والتحليل في برنامج فرعي محدد سيعود

بالنفع المباشر على البلدان وسيتيح تنفيذ الإجراءات البرنامجية على نحو أكثر تنسيقاً من خلال ترشيد الموارد الحالية في المكتب وإعادة هيكلتها. وشدد أحد الوفود على أن البرنامج الفرعي الجديد سيعزز آليات المتابعة والاستعراض، حيث يأتي في لحظة حرجة مع استمرار البلدان النامية غير الساحلية في مواجهة تحديات متعددة الأوجه تتطلب استجابات عالمية مصممة خصيصاً ومنسقة تنسيقاً جيداً.

الاستنتاجات والتوصيات

14 - أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تمشياً مع قرار الجمعية العامة 247/79، في الخطة البرنامجية للبرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثمانين للجمعية.